Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 25-46.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (١)
(2023)

DOI:https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.135 http://journal.jadara.edu.jo

# The Impact of Disclosures on the Continuity of Companies Listed in Amman Exchange: The Moderating Variable International Accounting Standard No. (10) Subsequent Events

Radwan Nahar Bani Hani.* and Sulieman Hussien Al_ Beshtawi
Department of Accounting, Faculty of Finance and Business Administration
The World Islamic Sciences and Education University
*Correspondence: rbanihani@ssc.gov.jo

Received :25/02/2022 Accepted :17/07/2022

## Abstract

The study aimed to show the impact of disclosure in the financial statements on the continuity of companies listed in Amman Exchange, and to demonstrate this impact in light of the implementation of International Accounting Standard No. (10) Events Subsequent, by following the descriptive analytical approach. The continuity variable was measured using the credit model, while the disclosure variables and International Accounting Standard No. (10) Events Subsequent were measured using the questionnaire, which was distributed to the (106) industrial and service companies listed in Amman Exchange. The results of the implementation of inferential tests showed that there is a statistically significant effect of disclosure in the financial statements on the continuity of companies listed in Amman Exchange, and the presence of this effect in light of the implementation of International Accounting Standard No. (10) Events Subsequent. The study recommended increasing the level of interest of companies listed in Amman Exchange in disclosing all material information that has a significant impact on the decisions taken, and presenting their financial achievements in line with international financial reporting standards.

**Keywords** Disclosures, Financial, Statements, Companies, Accounting, Standard No. (10) Events Subsequent.

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (١)
(2023)

Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 25-46.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

DOI:https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.135
http://journal.jadara.edu.jo

# أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان: الدور المُعدّل معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة

رضوان بني هاني* وسليمان حسين سليمان البشتاوي
قسم المحاسبة - كلية المال والأعمال
جامعة العلوم الإسلامية العالمية
*للمراسلة: rbanihani@ssc.gov.jo

قبول البحث: 2022/07/17 استلام البحث: 2022/2/25

## الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح عن استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان، وبيان هذا الأثر في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللآحقة، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم قياس متغير الاستمرارية بنموذج الائتمان، في حين تم قياس متغيري الإفصاح ومعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة باستخدام الإستبانة، التي تم توزيعها على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، والبالغ عددها (106) شركة. وأظهرت نتائج تطبيق الاختبارات الاستدلالية إلى وجود أثر دال إحصائياً للإفصاح عن القوائم المالية في استمرارية الشركات، ووجود هذا الأثر في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللآحقة. وأوصت الدراسة بزيادة مستوى اهتمام الشركات بالإفصاح عن أي معلومات ذات تأثير كبير على القرارات المتخذة، وعرض إنجازاتها المالية بما ينسجم مع معايير الإبلاغ المالي الدولي.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاحات، استمرارية الشركات، معيار محاسبة دولي رقم (10) الأحداث اللاحقة.

## 1. المقدمة

تهدف المحاسبة إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين، هما: القياس وإيصال المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، الأمر الذي يتطلب الاستناد إلى مبادئ ومعايير محاسبية تعمل على جعل الشركات تفصح عن المعلومات المالية والمحاسبية الدالة على الحقائق الناتجة عن أعمال المنشأة دون تحيز أو محاولة لإخفاء النتائج لتضليل مستحدمي البيانات؛ لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية أي معلومة ملائمة لاحتياجات جميع مستخدمي البيانات على مختلف مستوياتهم وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، ويجب أن تفصح تلك القوائم عن المعلومات الهامة بشكل عادل وكامل وكاف. ومن أجل ضمان استمرار الشركات الصناعية والخدمية الأردنية لعمل خطط سريعة وعملية تتفادى فيها أية آثار هائلة لظروف مفاجئة، فإنه من المنطقي أن تتم معالجة الآثار اللاحقة في القوائم المالية؛ للتأكد من الموقف المالي للشركات، ولضمان استمرايتها حتى في أصعب الظروف المالية، فتقوم الشركات بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي من الممكن أن تؤثر على استمرارية الشركات لاتخاذ القرار المناسب لمعالجتها. ومن هنا سلطت الدراسة الضوء على أثر الإفصاحات في القوائم المالية في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة.

## 2. مشكلة الدراسة

تعمل الشركات على زيادة مستوى الإفصاحات لمختلف مستخدمي البيانات المالية لاتخاذ قراراتهم المناسبة، وتتزايد هذه الحاجة من مدى كفاية المعلومات الأساسية أو الثانوية المفصح عنها في القوائم المالية لإتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية، بالإضافة إلى قرارات أخرى يعتمد عليها في استمرارية الشركات الأردنية، حيث أشارت العديد من الدراسات عن أن للإفصاح المحاسبي دورا هاما في تحقيق الاستقرارية والكشف والتنبؤ بالفشل المالي (محصول ومحمد، 2021؛ غانم، 2021؛ حسن، 2018). ووصف العديد منها أثر تطبيق عدد من معايير الإفصاح، ومنها معيار رقم 10 والذي ينظم طريقة الإفصاح عن الاحداث اللاحقة، وقاست مدى تطبيق المعيار في عدة قطاعات، حيث تم التوصل إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية ومنها معيار رقم (10) يساعد في جودة البيانات المالية للبنوك من خلال زيادة الإفصاح والوضوح والشفافية، وأن عدم الالتزام بهذا المعيار يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات مضللة لدى مؤسسات الصناعات الإلكترونية (المالكي، 2021؛ لامية وسعيد، 2019).

وفي البيئة الأردنية، كشفت نتائج بعض الدراسات عن عدم وجود وعي وإدراك كافي بتطبيق الإفصاح والشفافية (نور وبركة، 2019)، وانخفاض درجة إلتزام الشركات المساهمة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (10) (أبو نصار والعرابي، 2012؛ العرابي، 2007)، ذلك الأمر الذي يجعل من الضروري تسليط الضوء على هذين المتغيرين ودراسة أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة. لذا عملت الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما هو أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان؟

السؤال الثاني: ما هو أثر الإفصاحات في فرض الإستمرارية في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة؟

## 3. أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من اهمية الإفصاحات في القوائم المالية وربطها باستمرارية الشركات عند تطبيق معيار الأحداث اللاحقة على الشركات الخدمية والصناعية الأردنية، لذلك جاءت فكرة هذه الدراسة لما توفره الإفصاحات من تأثير هام في مختلف المجالات حيث تعمل على تسهيل البيانات المالية للشركات وتفسيرها، والمساعدة في اتخاذ القرار الصحيح سواء كان ذلك إداريا أو استثماريا، وإن أهمية الدراسة تعود إلى إظهار تأثير الأحداث اللاحقة على استمرارية الشركات، وإن الإفصاح العادل والكافي الكامل عن هذه الأحداث يجعل البيانات المالية ذات ثقة لمستخدمي البيانات المالية، وهذا ينعكس بدوره بشكل إيجابي في الاستثمار في هذه الشركات وحمايتها من الإفلاس والإنتهاء.

## 4. أهداف الدراسة

تتمحور أهداف الدراسة في التالي:

بيان أثر الإفصاح في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان.

بيان أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات في ظل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة.

## 5. فرضيات الدراسة

من خلال مراجعة الأدبيات السابقة تبين وجود اختلاف في النتائج التي تم التوصل إليها، والتي تكشف عن علاقة وأثر الإفصاح في استمرارية الشركات، حيث أشارت بعض الدراسات إلى وجود دور وأثر إيجابي للإفصاح المحاسبي على استمرارية الشركة ووضعها المالي والاستثماري والسوقي (محصول ومحمد، 2021؛ غانم، 2021؛ دهش، 2021؛ حسن، 2018؛ بن حمادي، 2017؛ الماحي، 2010؛ المهندي وصيام، 2007) (Charumathi & Ramesh, 2017 ،.Giorgino et al ،2020). وبالمقابل، فقد كشفت بعض الدراسات عن وجود تأثيرات سلبية للإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال والقيمة السوقية للشركة (Warad & Al-Debi,e, 2017, Grewal & Gal, 2016).

كما بينت دراسة (Consoni et al., 2017) عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، حيث إن الشركات تخضع لسيطرة الملاك ويمتلكون حرية التصرف فيها، وبالتالي فإن استمرارية الشركة مرهون بتوجهات المالكين وإدارتهم وليس بما تفصح عنه من معلومات.

وبناءً على ما سبق تمت صياغة الفرضية الأولى، والتي تنص على أنه:

**الفرضية الأولى H01:** لا يوجد أثر للإفصاح في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان.

لقد ساهمت الأطر والمعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة في توفير أساس مناسب لأصحاب العلاقة عن استمرارية الشركة من خلال إعداد تقارير أكثر دقة وإفادة حول استمراريتها (Woudenberg et al, 2019)، وخاصةً معيار المحاسبة الدولي رقم (10)، حيث بينت بعض الدراسات أن تطبيق هذا المعيار يعزز من جودة البيانات المالية من خلال زيادة الإفصاح، ويدعم عملية صنع القرارات التي تصب في صالح الشركة (المالكي، 2021؛ الوتار، 2020؛ لامية وسعيد، 2019؛ حمدي وزينب، 2009). وبالمقابل فقد أكدت دراسة أن الإفصاح عن المعلومات اللاحقة المتعلقة بالشركة لا يتفق مع المعلومات التي تريدها الشركة (Uzmenko & Shalimova, 2018).

وبناءً على ما سبق تمت صياغة الفرضية الثانية، والتي تنص على أنه:

**الفرضية الثانية H02:** لا يوجد أثر للإفصاحات في استمرارية الشركات في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة.

## 6. نموذج الدراسة

**الشكل (١): نموذج الدراسة**

| المتغير المستقل | | المتغير التابع |
|---|---|---|
| الافصاحات<br>الأفصاح العادل<br>الإفصاح الكافي<br>الافصاح الملائم<br>الافصاح الوقائي<br>الافصاح الثقيفي | 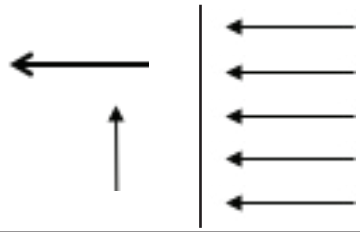 | فرض الإستمرارية |
| | المتغير المعدل | |
| معيار المحاسبة الدولي رقم(١٠) الأحداث اللآحقة | | |

## 7. التعريفات الإجرائية والمفاهيمية

**الإفصاح:** هو عرض المعلومات المالية الكمية والوصفية في الهوامش أو عن طريق الملاحظة أو جداول تكميلية في الوقت المناسب، مما يجعل البيانات المالية واضحة لمستخدميها لتدقيق دفاتر الشركة وسجلاتها (السفير، 2010).

**الإفصاح الكامل:** هو ما يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات تأثير محسوس على قرارات المستخدم لتلك التقارير (حنان، 2006).

**الإفصاح العادل:** هو تزويد مستخدمي البيانات المالية بالكمية ذاتها من المعلومات وفي الوقت ذاته بشكل متساوٍ (الساعدي والبياتي، 2012).

**الإفصاح الملائم:** يشير إلى الإفصاحات التي تساعد على صناعة القرار واتخاذة، ويجب أن يكون لها قدرة تبؤية حتى تصبح ملائمة، وتقاس درجة المعلومات المحاسبية بمدى تأثيرها على صانعي القرارات ومساعدتهم في التوصل للقرارات المناسبة والملائمة (Gibson, 2013).

**الإفصاح الكافي:** وهو أقل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بطريقة لا تكون فيها البيانات المتاحة مضللة، وذلك من خلال عدم حذف أو كتمان أو إخفاء اية معلومات جوهرية.

**الإفصاح الوقائي:** وهو حماية المستثمرين الذين يملكون الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية من خلال تحسين قدرتهم على قراءة المعلومات المالية (حنان، 2003).

**الإفصاح التثقيفي:** هو الإفصاح عن المعلومات اللازمة لصنع القرارات، ويفترض هذا النوع أن قارئ البيانات المالية حصيف ذو دراية واطلاع واسع (حنان، 2006).

**الاستمرارية:** تعني قدرة المنشأه على التقدم بأعمالها وتحقيقها للأرباح وسداد التزاماتها.

**الأحداث اللاحقة:** هي تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة الواقعة بين تأريخ الميزانية العمومية وتأريخ التصريح بإصدار القوائم المالية (أبو نصار، حميدات، 2019).

**الأحداث اللاحقة المعدلة:** هي الأحداث اللاحقة التي تؤثر على البيانات المالية بشكل يوجب التعديل على التقارير المالية، وتمثل الأحداث الواقعة بين نهاية الفترة المالية وقبل صدور التقارير المالية (العرابي 2007). واستُثنيَت الأحداث غير المعدلة من هذه الدراسة.

### 8. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يأتي:

**الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي فقط.

**الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة على الفترة الزمنية ما بين 2016-2020 ، والتي تعد فترة زمنية مناسبة لفحص متغيرات الدراسة ضمن إنموذج الدراسة.

## ثانياً: الإطار النظري

### 1. الإفصاحات

بدأ الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة، حيث أُلزمت هذه الشركات بنشر قوائمها المالية دوريا؛ وذلك لتقديم إدارة هذه الشركات إلى المقرضين والمساهمين تقريرا عن نتائج مركزها المالي؛ بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفتره المحاسبية، حتى يستطيع هؤلاء المستخدمون اتخاذ قراراتهم بناء على ذلك الإفصاح (حنان، 2005).

وهو كذلك «اتباع سياسة الوضوح الكامل و إظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف الهامة، بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصود لكل فقرة» (زيود واخرون، 2007).

وترى الدراسة من خلال التعريفات السابقة أن الإفصاح المحاسبي هو عبارة عن كم من المعلومات الإضافية للقوائم المالية التي يتم من خلالها إبراز المعلومات التفصيلية ذات الأهمية العالية التي تعمل على صناعة القرارات بطريقة عادلة وملائمة وذات شفافية ومصداقية، مما يجعل من مستخدمي القوائم المالية قادرين على فهم هذه القوائم والقدرة الاستمرارية للشركة، حتى وإن كانوا غير مهتمين بالثقافة المالية والمحاسبية.

### 2. أنواع الإفصاح المحاسبي

هناك أنواع وأشكال عديدة للإفصاح المحاسبي، وقد اختلفت المسميات من بحث لآخر أو من كتاب لآخر، واختارت الدراسة خمسة أنواع للإفصاح، توضح كما يلي:

**الإفصاح العادل:** ويسمى الشامل أو التام. وقد ذكر معيار المحاسبة الدولي (1) وجوب عرض القوائم المالية للشركات وإنجازاتها بشكل عادل من خلال عرض أثر العمليات والأحداث والظروف التي حصلت في المنشأه بصورة صادقة. وقد أشار أيضا إلى أن توفير الإفصاح الضروري سيعمل على التمثيل العادل للقوائم المالية. وفي حالات نادرة يمكن لإدارة المنشأة من خلال تقديرها أن الالتزام بمعيار من المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية قد يعمل على تعارض أهداف القوائم المالية، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح وبشكل وافٍ

عن الأسباب والأثر المالي وطبيعة عدم الالتزام. ويجب ذكر المعيار الذي تم الخروج عنه وإقراره من الإدارة أن القوائم المالية قد تم عرضها بشكل عادل (أبو نصار وحميدات، 2019).

**الإفصاح الكافي:** أدنى حد واجب نشره من المعلومات؛ لتجنب التضليل للأطراف المهتمة بالشركات (حنان، 2003).

**الإفصاح الملائم:** يرى (أبو نصار وحميدات، 2019) أن ملاءمة المعلومات ترتبط بأهميتها النسبية وقدرتها التنبوئية.

**الإفصاح الوقائي:** يسمى بالإفصاح التقليدي، ويشير هذا الإفصاح إلى أن القوائم المالية يجب أن تتضمن معلومات غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية، والهدف منه حماية المستثمر غير المثقف ماليا (عزوز، 2015). ويتفق الإفصاح الوقائي مع الإفصاح العادل بأنهما يفصحان عن المعلومات بحيث تصبح المعلومات غير مضللة للمستخدمين (ابراهيم، 2007).

**الإفصاح التثقيفي:** إن هذا النوع من الإفصاح يعمل على الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية؛ ليتم الحصول على معلومة إضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها أرباح لبعض الفئات على حساب فئة أخرى (مطر، 2004). وعلى عكس الإفصاح الوقائي فإن هذا النوع من الإفصاح يعتمد على أن المستثمر ذو قدرة عالية على فهم القوائم المالية، حيث إنه يمتلك القدرة على عقد المقارنات والتحليل وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويركز هذا الإفصاح على المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، مثل: معلومات عن كفاءة ومؤهلات العاملين وعن الطاقة الإنتاجية للشركة (حنان، 2003).

### 3. فرض الاستمرارية

عند إعداد القوائم المالية باتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، يتم افتراض أن الشركة مستمرة لأجل غير معروف بالمستقبل؛ وفي حال تبين وجود نية لتصفية الشركة والشكوك حول استمراريتها فإنه يجب على الشركة الإفصاح حول عدم الاستمرارية (أبو نصار وحميدات،2019 ). كما يعني بأن الشركة تنشأ لتستمر من فترة إلى أخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها عندما يحل أجل السداد دون الحاجة إلى تخلص جوهري من موجوداتها أو تغيير هيكل ديونها أو تخفيض حجم عملياتها (شاكر، 2013).

وفرض الاستمرارية واحد من أربعة افتراضات أساسية، تشكل هيكل المحاسبة المالية؛ فيبنى هذا الفرض على افتراض أن شركات الأعمال مستمرة لفترة كافية لتحقيق أهدافها، ونظرا لتعرض الشركة خلال فترة من الفترات إلى مختلف أنواع التهديدات الداخلية والخارجية، الذي يؤدي لتعثر مالي فضلا عن آثار الأزمة المالية العالمية على مختلف أنشطتها، مما أدى إلى ترسيخ مسؤولية إدارة الشركات للتحقق من فرض الاستمرارية عند إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن أية مخاطر تهدد استمرارية الشركة (شاكر،2013 ).

حيث يرى بعض الباحثين أن الاستمرارية تخضع للحكم الشخصي لمدقق الحسابات في كل حالة من الحالات على حده، فالمدقق يجب عليه أن يبحث أولا عن أدلة تشير إلى عدم الاستمرارية، فإن لم يجد يمكنه أن يستنتج أن الوحده المحاسبية مستمرة في أعمالها في

المستقبل، وعلى ذلك فإن فرض الاستمرارية نتيجة وليست فرضا علميا أو بديهية يجب التسليم بها (الدوغجي، 2008).

إن المدقق الخارجي يعمل على تقييم أي شك لقدرة الشركة على الحفاظ على استمرارية أعمالها مستقبلا، واذا كان هناك أي شك جوهري في استمرارية الشركة يجب على المدقق إصدار تقرير برأي معدل (Adjani, 2013).

وترى الدراسة أن فرض الاستمرارية هو قدرة المنشأه على سداد التزاماتها وقدرتها على إتمام عملياتها، بغض النظر عن أية ظروف أخرى تحيط بالمنشأة، وأن لا يكون هناك نية للشركات بتقليص أعمالها أو إيقافها مستقبلا.

## 4. أهمية فرض الاستمرارية

يعد فرض الاستمرارية حجر الأساس في نظرية المحاسبة من حيث استبعاد حالات التوقف عن العمل أو تصفية أصولها، كما يتفق مع العامل الزمني لممارسة أنشطة الشركة، أي أنه في أسوء الاحتمالات يكون عمر الشركة أطول من عمر أصولها، بمعنى أنها تتمكن من الوفاء بالتزاماتها والقيام بأنشطتها (الحيالي، 2007).

ويعد فرض الاستمرارية أمر أساس لإعداد القوائم المالية، فعند افتراض عدم استمرارية الشركة سيكون مبدأ التكلفة التاريخية غير مناسب للاستخدام، كما أن السياسات الرأسمالية قائمة على فرض استمرارية الشركات، ومن الأمور التي تعتمد على فرض الاستمرارية تصنيف الأصول إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة (Kieso et al., 2014).

وترى الدراسة أن استمرارية الشركات أمر في غاية الأهمية سواء كان ذلك بالاستثمار أو الحفاظ على الاستمرار في الاستثمار لدى هذه الشركات، ومهم جدا للدائنين لمعرفة قدرة الشركه على سداد التزاماتها، فجميع الأطراف المختلفه تبحث في النهاية عن الربح دون حصولهم على الخسائر بسبب عدم الاستمرارية والتصفية.

## 5. المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 10 للأحداث اللاحقة

إن عمل الشركات لا يتوقف بنهاية السنة المالية، وهناك أحداث من الممكن أن تحدث في الفترة التالية لإعداد القوائم المالية، وهذه الفترة تحتاج عادةً إلى عدة أسابيع أو عدة أشهر لحدوثها، وخلال تلك الفترة قد تحدث وقائع تؤثر على البيانات في تلك القوائم المالية المعدة سابقاً، ومن الممكن لهذه الأحداث اللاحقة أن تؤثر على المركز المالي للشركات أو نتائج الأعمال التي تعمل على تأكيد أو تغيير أحداث قد وقعت خلال السنة المالية السابقه.

وترى الدراسة أن معيار إبلاغ مالي رقم (10) من الضروري تطبيقه حتى يعكس ويبين أي حدث يحصل ما بعد فترة إعداد البيانات المالية في الشركات وخاصة الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية التي تؤثر بشكل مباشر في بعض الأحيان على استمرارية الشركات، حيث إن المعيار يتطلب الإفصاح عن اية معلومة تؤثر على القوائم المالية، وهذا يحمي مستخدمي القوائم المالية من معرفة وضع الشركة للاستثمار فيها من عدمه.

ويتطلب هذا المعيار بندين: إما الاعتراف بهذه الأحداث، وتسمى عندها الأحداث المعدلة التي تتطلب تعديل على الميزانية، والبند الآخر الإفصاح عن هذه الأحداث، وتسمى

عندها الأحداث غير المعدلة التي لا تتطلب تعديلها على القوائم المالية (أبو نصار وحميدات، 2019).

### 6. تصنيفات المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 10 الأحداث اللاحقة

إن معيار الأحداث اللاحقة يشير إلى نوعين من الأحداث لتأريخ الميزانية، حيث إن **النوع الأول:** الأحداث المعدلة، و**النوع الثاني:** الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية.

**الأحداث اللاحقة المعدلة:** هي تلك الأحداث التي توفر أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة بتاريخ انتهاء الفترة المالية، ويتطلب هذا النوع من الأحداث تعديلا على القوائم المالية للشركات (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2018). كما تم تعريفها على أنها العمليات والأحداث المالية الأخرى ذات العلاقة التي تقع بعد تاريخ إعداد التقارير، وتؤثر مباشرة بعدالة العرض والإفصاح عن التقارير المالية التي تم تدقيقها (Arens & Loebbeck, 2014). ومن الأمثلة على الأحداث اللاحقة الموجبة للتعديل: قرار من المحكمه يشير إلى أن على الشركة التزاما ماليا يخص تاريخ الميزانة العمومية، ورود معلومات تفيد أن هناك أصولا قد انخفضت قيمتها بفترة إعداد القوائم المالية، بيع أصول غير متداولة بعد تاريخ الميزانية العمومية (ابو نصار وحميدات، 2019).

**الأحداث اللاحقة غير معدلة:** تعد الأحداث اللاحقة غير المعدلة هي تلك الأحداث التي لا تؤثر على محتوى القوائم المالية، ولكن يجب على المنشأه الإفصاح عن هذه الأحداث (أبو نصار وحميدات، 2019). وتم تعريفها على أنها الأحداث المهمه التي وقعت بين تاريخ الميزانية وتاريخ إصدارها، وهذه الأحداث تمثل إشارات على ظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية؛ لذلك وصفت بأنها أحداث غير معدلة بموجب كل من نشرة تطبيق معايير المحاسبة الإنجليزية رقم (17)، ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) (كلارك وآخرون، 2006). ومن الأمثلة على الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية: توزيعات الأرباح إذا تم اقتراحها أو توزيعها بعد الميزانية العمومية، انخفاض القيمة السوقية العادلة للاستثمارات بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية، اندماج أعمال رئيسة بعد تاريخ الميزانية العمومية، إعلان خطة لإيقاف عمليات إنتاجية معينة.

## ثالثاً: الدراسات السابقة

هدفت **دراسة (الوتار، 2020)** إلى التعرف على الآثار الناجمة من فيروس كورونا على الاقتصاد لعام (2019) ومعرفة المعالجات المحاسبية لأثر فيروس كورونا على القوائم المالية لعام (2019) في ظل معيار الإقرار المالي (10)، حيث تم الاعتماد على المنهج الإستقرائي من خلال المصادر العربية والأجنبية المتوفرة على الإنترنت، والتي لها صلة بموضوع البحث والمنهج الاستقرائي، وتوصلت الدراسة إلى أن فيروس كورونا ترك تأثيرات متباينة على القوائم المالية لعام (2019)، وأن هناك مجموعة من المعالجات الواجب القيام بها من قبل الشركات المتأثرة بفيروس كورونا منها تحديث الإفصاح فيما يتعلق بتأثير فيروس كورونا، وكذلك إن كانت تأثيرات الفيروس جوهرية، لدرجة أن عدم الإفصاح عنها يمكن أن يؤثر على مقدرة المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية يجب الإفصاح عن معلومات مثل: طبيعة الحدث وتقدير للأثر المالي.

وسلطت **دراسة (لامية وسعيد، 2019)** الضوء على المعايير المحاسبية في الجزائر، ومعرفة واقع تطبيق هذه المعايير في الجزائر، ومعرفة أثر تطبيق المعيار الدولي رقم «IAS10 « على محتوى القوائم المالية، حيث تمت هذه الدراسة في مؤسسة الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية ذات المسؤولية المحدودة، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يتم معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية كما نص عليها المعيار رقم 10، وأن المؤسسة تلتزم بتصحيح الأخطاء المكتشفة فقط في الفترة الممتدة من تاريخ الميزانية إلى غاية تاريخ المصادقة على القوائم المالية من طرف الجمعية العامة، وأن عدم التزام المؤسسة بالعيار الدولي رقم 10 يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات مضللة.

وخلصت **دراسة (برهوم، 2016)** من خلال الكشف عن مستوى تطبيق الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وفقا للمحاسبي الدولي العاشر «الأحداث اللاحقة لمتطلبات المعيار لتاريخ الميزانية العمومية، إلى وجود التزام من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتعديل الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المعدلة وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي العاشر، وعدم وجود أثر لتقسيم الشركات في بورصة فلسطين إلى شركات السوق الأولى وشركات السوق الثانية فيما يخص معالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية سواء التي تتطلب التعديل أو الإفصاح أو الإفصاحات المناسبة اللازمة لمعالجة هذه الأحداث، وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي العاشر.

وسعت **دراسة (أبو نصار والعرابي، 2018)** إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (10) من وجهة نظر كل من إدارات الشركات ومدققي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى معرفة أثر حجم الشركة على درجة الالتزام واختبار العلاقة بين الأهمية النسبية لحجم مبلغ الحدث اللاحق والمعالجة المحاسبية له، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض درجة الالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، ولا أثر لحجم الشركة على درجة الإلتزام بمعالجة الأحداث اللاحقة فيما عدا أن الشركات الصغيرة أكثر التزاما من الشركات الكبيرة بمعالجة الأحداث اللاحقة غير المعدلة، أي التي تطلب الإفصاح.

وهدفت **دراسة (Rashwan and Alhelou, 2020)** إلى تحديد أثر وباء جائحة كورونا على استمرارية الشركات عند إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبية الدولية في ضوء الأحداث والظروف التي تتسم بعدم التأكيد، وأثبتت النتائج أن هناك أثرا يتمثل في التدابير الوقائية المتخذه لتفادي جائحة كورونا على استمرارية الصناعة والشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية، وهناك تأثير يتمثل في الكشف عن شكوك كبيرة في قدرة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين على العمل على أساس مبدأ الاستمرارية في ظل وباء جائحة كورونا.

وبينت **دراسة (Woudenberg et al., 2019)** ما إذا كان الإطار التنظيمي (الدولي) الحالي فيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة يوفر أساسًا مناسبًا لكل من إدارة الشركة والمدقق للإبلاغ (بدقة وبشكل معلوماتي) عن الاستمرارية، وتشير النتائج الإجمالية إلى أنه من منظور نظري، فإن التغييرات التي تم إجراؤها على تصميم الإطار منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تساهم في إعداد تقارير أكثر دقة وإفادة حول استمرارية المشروع.

وقامت **دراسة (Uzmenko & Shalimova, 2018)** بالكشف عن الأحداث اللاحقة بعد إقرار الميزانية العمومية، والتاريخ المرتبط بوضع الشركة الخاضعه لدفع الضريبة في أوكرانيا وتحديد الأحداث والمواقف المتعلقة بحالة الشركة كدافع ضريبة والإفصاح عن الآلية والخصائص التي تميز الإفصاح عنها، وأكدت الدراسة أن مضمون البيانات المالية المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات اللاحقة المتعلقة بالشركة توضح المكانة المعقدة للشركة في نظام الضرائب، وهو لا يتفق تماما مع البيانات التي تريدها المنشآت، وإن الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالضريبية لمؤسسة ما هي نتيجة لخاصية معايير الإبلاغ المالي من حيث ملاءمتها واستمرارية الشركات.

### ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقه عدم وجود دراسات كافية تربط بين الإفصاحات في استمرارية عدة قطاعات مدرجة في بورصة عمان وهي الشركات الصناعية والخدمية، في ظل تطبيق المعيار المحاسبي رقم (10) الأحداث اللاحقة، وذلك -حسب علم الباحث- كما أن بعض الدراسات ربطت بين أحدى مكونات الإفصاح في القوائم المالية ومتغير تابع آخر، إلا أن هذه الدراسة تميزت بدراسة ثلاثة متغيرات وربطها مع بعضها من خلال أثر الإفصاحات في استمرارية الشركات للقطاعات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان والأحداث الآحقة، وحسب علم الباحث، فإنه لا توجد دراسة تعرضت لهذا الموضوع.

### رابعاً: منهجية الدراسة

1. منهج البحث: استندت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يتناول أحداث وظواهر موجودة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في أحداثها ومعطياتها.
2. مجتمع الدراسة :أجريت الدراسة على الشركات غير المالية (الصناعية والخدمية) والمدرجة لدى بورصة عمان، وذلك حسب دليل الشركات من الموقع الرسمي لبورصة عمان خلال الفترة (2016 - 2020)، والبالغ عددها (106) شركة، وبواقع (52) شركة صناعية موزعة على (9) قطاعات فرعية، و(54) شركة خدمية موزعة على (8) قطاعات فرعية. وقد تم استثناء البنوك؛ لعدم إمكانية تطبيق نموذج ألتمان بطريقة مقارنة (اختلاف المسميات).
3. عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان والتي تنطبق عليها الشروط الآتية:
    1. استمرارية التداول في السوق المالي خلال فترة الدراسة.
    2. تتوفر للشركة جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات نموذج الدراسة.
    3. أن تنتهي السنة المالية للشركة في 31-12 من كل عام.

    وبهذا، فقد شملت عينة الدراسة (99) شركة، وبواقع (49) شركة صناعية و(50) شركة خدمية، وبالتالي فقد شكلت عينة الدراسة ما نسبته (4.39%) من حجم المجتمع.
4. أسلوب قياس متغيرات الدراسة :المتغير التابع (استمرارية الشركات)، تم احتساب

استمرارية الشركات بنموذج ألتمان، فمن خلال الاطلاع على المؤشرات المستخدمة لقياس استمرارية الشركات في العديد من الدراسات السابقة (منها دراسة ابو عواد، 2014)، تبين أن أكثر مؤشر مستخدم لقياس استمرارية الشركات هو مؤشر Z-Score وفقا لنموذج (Altman, 1968)، والذي يعد أفضل نموذج يتماشى مع الشركات غير المالية، الذي يتكون من خمسة نسب مالية مرجح كل منها بنسبة معينة وفق المعادلة التالية:

$$Z\text{-score} = 0.012X1 + 0.014X2 + 0.033X3 + 0.006X4 + 0.010X5$$

حيث إن متغيرات النموذج هي:

X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

X2= الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول.

X3= الأرباح قبل الفوائد والضريبة / إجمالي الأصول.

X4= القيمة السوقية لحقوق الملكية / إجمالي الالتزامات.

X5= المبيعات / إجمالي الأصول.

ومن خلال نتيجة Z-Score المحتسبة سوف يتم التمييز بين الشركات كالآتي:

الشركات التي يقل لديها (Z) عن (1.81) تعد شركات فاشلة لكون أدائها كان منخفضا.

الشركات التي تزيد لديها (Z) عن (2.99) تعد شركات غير فاشلة (ناجحة) على المدى القريب لأن أداءها كان عاليا.

الشركات التي يكون لديها (Z) بين معامل (1.81) و(2.99) يكون أداؤها متوسطا، ويصعب التنبؤ الحاسم بشأن فشلها.

المتغير المستقل (الإفصاحات) والمتغير المعدل (معيار محاسبة دولي رقم (10) الأحداث اللآحقة)، تم قياس متغيري ومعيار محاسبة دولي رقم (10) الأحداث اللاحقة من خلال إستبانة تم تصميمها، وتوزيعها إلكترونياً على وحدة التحليل المستهدفة والمكونة من رؤساء الأقسام والمديرين والمستشارين الماليين والموظفين في الشركات عينة الدراسة، والبالغ عددهم (396) فرداً. وبعد توزيع (396) إستبانة وبمتوسط (4) إستبانات في كل شركة، تم استعادة (367) إستبانة، استبعد منها (46) إستبانة؛ لعدم اكتمال الإجابات على كافة الفقرات، ليتوفر (321) إستبانة، وبنسبة بلغت (1.18%) من إجمالي الإستبانات الموزعة.

5. مصادر جمع البيانات والمعلومات:

**أولاً:** مصادر أولية، تعد الاستبانة من الأدوات الرئيسة التي تم الاعتماد عليها لجمع لبيانات المتعلقة بمتغيري الإفصاحات ومعيار محاسبة دولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، وقد تكونت من الأقسام الآتية:

- **القسم الأول:** الإفصاحات في القوائم المالية، حيث احتوى هذا القسم على مجموعة من الفقرات التي تقيس الإفصاحات. وقد اشتمل هذا القسم على (25) فقرة، وبواقع (5) فقرات لكل بعد.

- **القسم الثاني:** معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، حيث احتوى هذا القسم على مجموعة من الفقرات التي تعبر عن معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، والبالغ عددها (10) فقرات.

وقد اتبعت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي لقياس تقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة، والمتمثل في (5) إجابات، تم تمثيل كل منها بمقياس عددي لغايات التحليل، وكما يأتي:

**الجدول (1): تقديرات موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات الإستبانة والتمثيل الرقمي لها**

| تقدير الموافقة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| التمثيل الرقمي | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

وتم تحديد مستوى الأهمية النسبية لأقسام الاستبانة وفقراتها، وفقاً لقيمة الوسط الحسابي لدرجات الموافقة، وبتطبيق الصيغة الآتية:

$$\text{الأهمية النسبية} = \frac{\text{الحد الأعلى للمقياس - الحد الأدنى للمقياس}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5 - 1}{3} = 1.33$$

حيث صنفت الأهمية النسبية لثلاثة مستويات، وهي كما يأتي:

**الجدول (2): تصنيفات الأهمية النسبية وحدود أوساطها الحسابية**

| المستوى | منخفضة | متوسطة | مرتفعة |
|---|---|---|---|
| حدود الوسط الحسابي | من 1 إلى أقل من 2.33 | من 2.33 إلى أقل من 3.66 | من 3.66 إلى 5.00 |

**ثانياً:** مصادر ثانوية، والتي تمثلت بما يأتي:

القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات الصناعية والخدمة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2016-2020)، وذلك لجمع البيانات والنسب الخاصة بمتغير ألتمان.

المسح المكتبي من خلال الرجوع للأدبيات العلمية والنظرية، وذلك لإعداد الأطر للدراسة والوصول لأهدافها.

6. اختبار ثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة وفقا لمتغيراتها، ووفقا لإجابات الأفراد المبحوثين فيما يتعلق بتلك المتغيرات، وذلك من خلال معامل كرونباخ ألفا Cronbach›s Alpha Coefficien، والذي يقيس الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة، ويوضح مدى جودتها مما يعني قوة التماسك بين فقرات المقياس، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة احصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا أكبر من (0.70) (Sekaran & Bougie, 2016). والجدول الآتي يبين معامل الثبات لأبعاد الدراسة

**الجدول (3): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة**

| الرقم | البعد | قيمة ألفا |
|---|---|---|
| 1 | الإفصاح العادل | 0.916 |
| 2 | الإفصاح الملائم | 0.861 |
| 3 | الإفصاح الكافي | 0.910 |
| 4 | الإفصاح الوقائي | 0.931 |
| 5 | الإفصاح التثقيفي | 0.929 |
| | الإفصاحات في القوائم المالية | 0.979 |
| 6 | معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة | 0.951 |
| | جميع الفقرات | 0.987 |

يتبين من الجدول (3) أن قيم معامل كرونباخ ألفا تراوحت بين (0.861) كأدنى قيمة للإفصاح الملائم، و(0.951) كأعلى قيمة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، ويلحظ أن جميع القيم قد تجاوزت القيمة (0.70)، وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

7. اختبار الارتباط المتعدد Multicollinearity: تعد مشكلة الارتباط المتعدد من المشاكل الخاصة بنماذج الانحدار المتعددة، والتي تظهر نتيجة وجود ارتباط مرتفع بين متغيرين مستقلين وأكثر، حيث إن وجود هذا الارتباط يؤدي إلى تزايد قيمة معامل التحديد R2، ويجعله أكبر من قيمته الفعلية. وللتحقق من ذلك تم احتساب معامل تضخم التباين للمتغيرات المستقلة والمتغير المعدل، وكانت النتائج كما يلي:

**الجدول (4): نتائج اختبار الارتباط المتعدد**

| المتغير | معامل تضخم التباين VIF | Tolerance |
|---|---|---|
| الإفصاح العادل | 1.611 | 0.621 |
| الإفصاح الملائم | 1.027 | 0.973 |
| الإفصاح الكافي | 1.572 | 0.636 |
| الإفصاح الوقائي | 1.438 | 0.696 |
| الإفصاح التثقيفي | 1.561 | 0.641 |
| معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة | 1.369 | 0.730 |

يشير الجدول (4) إلى أن اختبار جميع قيم معامل تضخم التباين VIF كانت أقل من (10)، واختبار معامل التباين المسموح فيه أكبر من (.100)، وهذا يدل على عدم وجود تداخل خطي عالي بين الأبعاد.

8. الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة: تم استخدام برمجية Eviews لمعالجة البيانات الأولية وتحليلها واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم القصوى، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة.
2. اختبار معامل تضخم التباين VIF، للتحقق من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.
3. تحليل الانحدار الخطي المتعدد والتفاعلي، وذلك لاختبار الفرضيات.

## خامساً: وصف متغيرات الدراسة

### 1- وصف متغير الإفصاحات

**الجدول (5): وصف متغير الإفصاحات**

| الرقم | المتغير | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبه | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإفصاح العادل | 3.855 | 0.875 | 4 | مرتفعة |
| 2 | الإفصاح الملائم | 3.799 | 0.804 | 5 | مرتفعة |
| 3 | الإفصاح الكافي | 3.903 | 0.847 | 1 | مرتفعة |
| 4 | الإفصاح الوقائي | 3.860 | 0.895 | 3 | مرتفعة |
| 5 | الإفصاح التثقيفي | 3.879 | 0.962 | 2 | مرتفعة |
| الإفصاحات | | 3.859 | 0.830 | | مرتفعة |

يتبين من الجدول (5) أن المتوسط العام للإفصاحات مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (3.859) وبانحراف معياري بلغ (0.830). وقد حل بعد (الإفصاح الكافي) في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.903) وبمستوى أهمية مرتفعه، بينما حل بعد (الإفصاح الملائم) في المرتبة الأخيرة بوسط حسابي (3.799) وبمستوى أهمية مرتفعه.

### 2- وصف معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة

**الجدول (6): وصف متغير معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة**

| الرقم | المتغير | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية |
|---|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة | | 3.976 | 0.844 | مرتفعة |

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط العام لمعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.976) وبانحراف معياري (0.844).

**3- وصف متغير الاستمرارية:** تم احتساب استمرارية الشركات بالاعتماد على نموذج ألتمان (Altman, 1968)، وذلك من خلال بيان تكرار مشاهدات حالات الفشل وعدم الفشل والحالات التي يصعب التنبؤ بها في الشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2016-2020). وقد ظهرت النتائج كما يأتي:

**الجدول (7): توزيع الشركات وفقاً لاستمرارية الشركات خلال الفترة (2016-2020)**

| استمرارية الشركات | الشركات الصناعية | | الشركات الخدمية | | إجمالي الشركات | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية |
| مشاهدات الشركات غير قادرة على الاستمرارية | 35 | 71.4 | 38 | 76.0 | 73 | 73.7 |
| مشاهدات الشركات قادرة على الاستمرارية | 5 | 10.2 | 3 | 6.0 | 8 | 8.1 |
| مشاهدات الشركات يصعب التنبؤ بها | 9 | 18.4 | 9 | 18.0 | 18 | 18.2 |
| المجموع | 49 | 100 | 50 | 100 | 99 | 100 |

يتبين من الجدول (7) أن النسبة الأكبر من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2016-2020) غير قادرة على الاستمرارية، حيث بلغت نسبتها (7.37%). كما تبين وجود تقارب ملحوظ بين الشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2016-2020) غير قادرة على الاستمرارية، مع ارتفاع نسبي بسيط للشركات الخدمية مقارنةً بالشركات الصناعية، حيث بلغت نسبة الشركات الصناعية غير القادرة على الاستمرارية خلال الفترة (4.17%)، في حين بلغت نسبة الشركات الخدمية غير القادرة على الاستمرارية خلال الفترة (0.67%).

**4- اختبار فرضيات الدراسة:** تم اخضاع الفرضية الأولى لتحليل انحدار خطي متعدد، وتم إخضاع الفرضية الثانية لتحليل إنحدار تفاعلي Interaction Regression.

**الفرضية الأولى H01:** لا يوجد أثر للإفصاح في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان.

**الجدول (8): نتائج اختبار الفرضية الأولى**

| المتغير التابع | ملخص النموذج Model Summary | | تحليل التباين | | معاملات الإنحدار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | R2 | Adj R2 | قيمة F | Sig (F) | المتغير المستقل | (B) | الخطأ المعياري | قيمة T | Sig (T) |
| الاستمرارية | 0.792 | 0.790 | 372.054 | 0.000 | الإفصاح العادل | 0.124 | 0.059 | 2.112 | 0.035 |
| | | | | | الإفصاح الملائم | 0.219 | 0.058 | 3.759 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح الكافي | 0.544 | 0.057 | 9.623 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح الوقائي | 0.141 | 0.062 | 2.285 | 0.023 |
| | | | | | الإفصاح التثقيفي | 0.292 | 0.049 | 6.011 | 0.000 |
| | | | | | ثابت الانحدار | 0.577 | 0.088 | 6.591 | 0.000 |

يتبين من الجدول (8) وجود أثر معنوي للإفصاح في استمرارية الشركات، حيث كانت قيمة (F=372.054) عند (SigF=0.000) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R2=0.792) إلى أن (2.97%) من التباين في (الاستمرارية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى أن قيمة (B=0.124) إلى أثر (الإفصاح العادل)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.112) وبمستوى دلالة (Sig=0.035)، كما أشارت قيمة (B=0.219) إلى أثر (الإفصاح الملائم)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.759) وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وبلغت قيمة (B=0.544) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح

الكافي)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (9.623) وبمستوى دلالة (Sig=0.000). وبلغت قيمة (B=0.141) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح الوقائي)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.285) وبمستوى دلالة (Sig=0.023). وبلغت قيمة (B=0.292) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح التثقيفي)، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (6.011) وبمستوى دلالة (Sig=0.000).

وعليه نرفض الفرضية الأولى، ونقبل البديلة: «يوجد أثر للإفصاح في استمرارية الشركات المدرجة في بورصة عمان».

الفرضية الثانية H02: لا يوجد أثر للإفصاحات في استمرارية الشركات في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة.

**الجدول (9): نتائج اختبار الفرضية الثانية**

| المتغير التابع | ملخص النموذج Model Summary | | تحليل التباين | | معاملات الإنحدار | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | R2 | Adj R2 | قيمة F | Sig (F) | المتغير المستقل | (B) | الخطأ المعياري | قيمة T | Sig (T) |
| الاستمرارية | 0.847 | 0.843 | 242.767 | 0.000 | الإفصاح العادل | 0.456 | 0.175 | 2.600 | 0.010 |
| | | | | | الإفصاح الملائم | 0.983 | 0.251 | 3.913 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح الكافي | 0.794 | 0.193 | 4.115 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح الوقائي | 1.162 | 0.228 | 5.097 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح التثقيفي | 0.172 | 0.172 | 0.998 | 0.319 |
| | | | | | معيار (10) | 1.197 | 0.141 | 8.481 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح العادل*معيار (10) | 0.092 | 0.053 | 1.741 | 0.082 |
| | | | | | الإفصاح الملائم*معيار (10) | 0.181 | 0.062 | 2.813 | 0.005 |
| | | | | | الإفصاح الكافي* معيار (10) | 0.067 | 0.050 | 1.331 | 0.184 |
| | | | | | الإفصاح الوقائي* معيار (10) | 0.391 | 0.065 | 6.021 | 0.000 |
| | | | | | الإفصاح التثقيفي* معيار (10) | 0.031 | 0.045 | 0.691 | 0.490 |
| | | | | | ثابت الانحدار | 0.975 | 0.354 | 2.753 | 0.006 |

يتبين من الجدول (9) وجود أثر معنوي للإفصاح في الاستمرارية في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، حيث كانت قيمة (F=242.767) عند (SigF=0.000) وهو أقل من 0.05، كما وأشارت قيمة معامل التحديد (R2=0.847) إلى أن

ما نسبته (7.48%) من التباين في (فرض الاستمرارية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة، مع بقاء أي عوامل أخرى ثابتة.

كما أشارت معاملات الانحدار إلى أن قيمة (B=0.092) إلى أثر (الإفصاح العادل*معيار (10))، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.741) وبمستوى دلالة (Sig=0.082)، كما أشارت قيمة (B=0.181) إلى أثر (الإفصاح الملائم*معيار (10))، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (2.813) وبمستوى دلالة (Sig=0.005)، وبلغت قيمة (B=0.067) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح الكافي*معيار (10))، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.331) وبمستوى دلالة (Sig=0.184). وبلغت قيمة (B=0.391) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح الوقائي*معيار (10))، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (6.021) وبمستوى دلالة (Sig=0.000). وبلغت قيمة (B=0.031) وهي تشير إلى أثر (الإفصاح التثقيفي*معيار (10))، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.691) وبمستوى دلالة (Sig=0.490).

وعليه نرفض الفرضية الثانية، ونقبل البديلة: «يوجد أثر للإفصاحات في القوائم المالية في فرض الاستمرارية في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة».

## سادساً: النتائج

بناءً على مخرجات تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. ارتفاع مستوى الإفصاحات لدى الشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصةً الإفصاح الكافي والإفصاح التثقيفي، وهذا يدل على اهتمام الشركات بتوفير المعلومات التي تسهم في وضوح القوائم المالية، مما يصب في صالح تحقيق أهداف الشركة.
2. ارتفاع مستوى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لدى الشركات المدرجة في بورصة عمان، وهذا يدل على اهتمام الشركات الأردنية بالإفصاح عن المعلومات التي تؤثر على القوائم المالية، والكشف عن الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية والتي تتطلب إجراء تعديل أو عدم إجراء تعديل على الميزانية.
3. النسبة الأكبر من الشركات المدرجة في بورصة عمان تصنف بأنها غير قادرة على الاستمرارية، وهذا قد يعود لتعرض الشركات للعديد من التهديدات والأزمات التي تهدد استمراريتها وتعرضها للتعثر والفشل المالي، ومنها جائحة كورونا التي ساهمت في تصفية العديد من الشركات، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرتها في الاستمرارية.
4. وجود أثر إيجابي معنوي للإفصاح في استمرارية الشركات (الصناعية والخدمية) المدرجة في بورصة عمان، وترى الدراسة أن وجود هذا الأثر قد يعود إلى أن زيادة مستوى الإفصاحات لدى الشركات الأردنية يساهم في الحصول على رغبات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات وتعزز من سمعتها وقيمتها في السوق، وتساعدها على جذب الاستثمارات المختلفة

والمحافظة عليها مما يسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر والأزمات المحيطة بها، ومزاولة أنشطتها وعملياتها.

5. وجود أثر إيجابي معنوي للإفصاح في الاستمرارية في ظل تطبيق المعيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة في الشركات (الصناعية والخدمية) المدرجة في بورصة عمان، وترى الدراسة أن وجود هذا الأثر قد يعزى إلى أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة يتطلب من إدارة الشركات الإفصاح عن جميع المعلومات التي تؤثر في البيانات وخاصة الأحداث اللاحقة لإعدادها؛ لما لها من تأثير في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الموعد المحدد وقدرتها على الاستمرارية في أداء أنشطتها وعملياتها واتخاذ القرارات الهامة التي تدعم قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها.

## سابعاً: التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الداسة توصي بما يأتي:

1. زيادة مستوى اهتمام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات ذات التأثير الكبير على القرارات المتخذة، وعرض إنجازاتها المالية حسب معايير الإبلاغ المالي الدولي.
2. زيادة مستوى اهتمام الشركات المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية التي تسهم في توفير الحماية للمستثمرين وقراراتهم الاستثمارية، والعمل على التوسع في الإيضاحات والمرفقات للقوائم المالية لتعزيز قابليتها للفهم وإكساب بياناتها المزيد من الوضوح والشفافية.
3. زيادة مستوى اهتمام الشركات المدرجة في بورصة عمان بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة، لما له من دور في ممارسة الشركات بشكل أكبر للإفصاحات في القوائم المالية وتضمينها المزيد من المعلومات المتعلقة بالأحداث اللاحقة التي تنعكس إيجاباً على القرارات المتخذة وضمان استمراريتها.
4. تبني الشركات المدرجة في بورصة عمان كافة الأساليب والممارسات التي تزيد من قدرتها على الوفاء بالإلتزامات المترتبة عليها وتحقق أهدافها المالية والتشغيلية مما يضمن استمراريتها.
5. المتابعة المستمرة من قبل الجهات الإشرافية على الشركات والوقوف على المشاكل والأزمات التي تواجهها القطاعات المختلفة وإعداد الحلول واتخاذ التدابير المناسبة لمنع خروجها من السوق.
6. تحفيز وتشجيع الشركات على زيادة مستوى اهتمامها والتزامها بالإفصاحات؛ لما لها من دور في استمراريتها من خلال اتخاذ القرارات المناسبة زيادة الثقه التي تساهم في بناء الصورة الإيجابية عن الشركة عند المستثمرين مما يضمن لها الاستمرار في مزاولة نشاطها.

## المراجع:

1. إبراهيم، الهادي آدم (2007). نظرية المحاسبة. (ط4)، مطبعة جي تاون، السودان.
2. برهوم، إبراهيم محمد إبراهيم (2016). مدى التزام الشركات المدرجة في بورصة

فلسطين بمعالجة الأحداث الاحقة لتاريخ الميزانية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي العاشر. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعه الإسلامية، غزة، فلسطين

3. حنان، رضوان (2005). مدخل النظرية المحاسبية. (ط1)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. حنان، رضوان حلوة (2003). النموذج المحاسبي المعاصر. دار وائل، عمان، الأردن.
5. حنان، رضوان حلوة (2006). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير. ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
6. الحيالي، وليد ناجي (2007). نظرية المحاسبة. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
7. الدوغجي، علي حسن (2008). مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2 (6).
8. الساعدي، مؤيد والبياتي، قاسم (2012). فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري. المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية، 4-5 ديسمبر، جامعة المسيلة، الجزائر.
9. السفير، زغدار أحمد (2010). خيار الجزائر بالتكييف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS . مجلة الباحث، (7).
10. شاكر، خمائل (2013). مسؤولية إدارة الشركة عن الالتزام بفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية: بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة المختلطة. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 8 (23).
11. العرابي، حمزة (2007). مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمعالجة الالتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وفق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم(10) و(37). (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
12. عزوز، حكيم (2015). أهمية الإفصاح وفق المعايير المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (14).
13. لامية، رضا وسعيد، بحري (2019). دور الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية في تفعيل الإفصاح المحاسبي: دراسة حالة مؤسسة السلام الإلكترونية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محند أولحاج، الجزائر.
14. لطيف زيود (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 29 (1).
15. مطر، محمد (2004). التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع عمان.

16. أبو نصار، محمد وحميدات، جمعه (2019). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية. ط 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

17. الوتار، سيف عبد الرزاق محمد (2020). الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 10 في ظل أزمة فيروس كورونا: دراسة تحليلية. مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، 2 (2)، ص ص 21 - 33.

18. أبو نصار، محمد والعرابي، حمزة (2012). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمعالجة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وفق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 10. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 5 (2)، ص ص 299 - 334.

19. أبو عواد، محمد راجح خليل (2014). دور الحاكمية المؤسسية في الحد من الفشل المالي: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان. (أطروحة دكتوراة غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

20. مجلس معايير المحاسبة الدولية (2018). معايير المحاسبة الدولية. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

21. محمد، نوارة وكرارشة، فاطمة الزهراء (2020). مساهمة الإفصاح الاختياري في تسهيل عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة لمؤسسة روبية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 4 (2)، ص ص196 - 210.

22. كلارك، مارتل، شويد، ريتشارد وكاثي، جاك (2006). نظرية المحاسبة. تعريب خالد كاجيمي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

## References

1. Adjani, Ema Diandra and Rahardja, Surya (2013). Analysis of the Effect of Corporate Governance on the Possibility of Giving a Going Concern Audit Opinion by an Independent Auditor (Empirical Study on Manufacturing Companies Listed on the Stock Exchange in 2009-2011). Diponegoro Journal of Accounting. 2 (2), 1-11.

2. Arens, A. & Loebbeck, J. (2014). Auditing an Integrated Approach, (13th ed.), USA: Prentice Hall Inc.

3. Gibson, C. H. (2013). Financial Reporting and Analysis. (13th ed.) Mason: Cengage Learning.

4. Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J. & Warfield, Terry D. (2014). Intermediate Accounting. (1st ed.), John Wiley & Sons Ltd, USA.

5. Rashwan, AR and alhelou, E. (2020). The Effects of the Covid - 19 Pandemic

on the Company's Sustainability Under International Accounting Standards. International Journal of Academic Accounting, Finance And Management Research, 4 (7), 34 - 51.

6. Sekaran, U. & Bougie, R., (2016). Research Methods. For Business: A Skill-Building Approach (7th ed). John Wiley and Sons Inc., New York.

7. Uzmenko, H. & Shalimova, N. (2018) The Disclosure of Events after the Balance Sheet Data Related to The Status of the Company as A Tax Payer: Peculiarities of Ukrainian Practice. Audit Journal, 4 (22), 27 - 36.

8. Woudenberg, Jam, Hel, Lisette Van Del & Kamerling, Robert (2019). Company Management's and Auditor's Reporting on Going Concern: Discussion of the Current International Regulatory Framework. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (2), 2162-3082.